مجلة الرائد

العدد : ٢١٣ الموافق في جمادى الثاني ١٤٢٠ هجري ١٠ / ١٩٩٩ ميلادي

عنوان المقال : حتى نفهم العالم الذي نعيش فيه	ترجمة : رشيد أبو أسامة

مول واصمت[١]

Finance ET silence

تمثل حرية حركة رؤوس الأموال سلاحاً ممتازاً ضد العقد الاجتماعي . ويمكن أن يستعمل بجدارة لإبطال كل جهد تبذله السلطات العمومية (الدولة) لتشجيع إجراءات تقدمية . فإذا حاول بلد مثلاً تنشيط اقتصاده أو الزيادة في مصارف الصحة لديه ، يعاقب مباشرة على هذا السلوك المنحرف بانسحاب رؤوس الأموال .

لقد أنشأت هذه السهولة في الحركة المالية ما أسماه بعض الاقتصاديين " مجلس نواب افتراضي " مشكل من مسيّرين يمتلكون ، فقط بقدرتهم على تحريك أموالهم من مكان لآخر ، القدرة على التقرير في السياسة الاجتماعية والاقتصادية غير أن حجم المبادلات في الأسواق المالية قد تكاثر بشكل ضخم ، ليصل إلى ١٨٠٠ أو ٢٠٠٠ مليار دولار في اليوم ، كما تغيرت طبيعتها : فبينما كانت قبل ٣٠ سنة ٨٠% من المبادلات مرتبطة بالاقتصاد الواقعي (التجارة والاستثمار الطويل المدى) أصبحت اليوم مرتبطة بمضاربات مالية على المدى القصير (وفي غالب الأحيان لأقل من يوم) حول النقد ونسب الفائدة . وهكذا أصبحت الأسواق المالية سريعة التقلب ومستعصية عن التكهن ؛ كما صارت الأزمات أكثر فأكثر تواتراً .

كان جيمس توبان **James Tobin**، الحاصل على جائزة نوبل ، قد اقترح في بداية السبعينيات إخضاع مبادلات سوق الصرف لضريبة تستهدف " إعاقة " حركة المضاربات القريبة المدى ، وفسح المجال وتشجيع استثمارات المدى البعيد الموجهة للإنتاج . لقد كان هذا النوع من الأفكار دارجاً وقتها : فإلى حدود الثمانينيات كانت معظم الدول الغنية تخضع حركة رؤوس الأموال لنوع من الرقابة ، ولا زالت بعض هذه الدول ، مثل الشيلي ، تمارس ذلك إلى الآن .

لقد حظيت ضريبة توبان باهتمام خاص منذ ربع قرن ، غير أن المؤسسات المالية الكبرى كانت

[١] عن صحيفة Le Monde Diplomatique (ديسمبر ١٩٩٨) : نعوم تومسكي .

ترفض إطلاقاً أي حديث عنها بسبب استغلالهم الكبير للوضعية الراهنة ، رغم ما كلف ذلك من تراجع على مستوى الاقتصاد الحقيقي والواقعي ، ومن أزمات . وحتى قطاعات الصناعة التحويلية والصناعات الثقيلة عارضت في الغالب هذا الإجراء ، رغم أنها تمثل أهم من يمكن أن يستفيد منه . ولعلها تنظر بعين الرضى لما يمكن أن يؤدي إليه التحرير المالي من محاصرة للسياسات الاجتماعية ومن ضغط لتكلفة الشغل ، ولا يستغرب أن يتعرض ، تحت ضغط منظمات عالمية وأوساط مالية أمريكية على الخصوص ، أهم كتاب حول ضريبة توبان كتب قبل سنتين للمقاطعة من وسائل الإعلام المكتوبة .

أصبح إخفاء الحلول البديلة عن السياسات الحالية أكثر إلحاحاً ، خاصة وأن الرأي العام غالباً ما يعارض بقوة سياسة التبادل الحر ، وتحرير المعاملات المالية . وهكذا اضطرت إدارة كلنتن سنة ١٩٩٨ للتخلي عن الحصول على موافقة " الكونجرس " لتعتمد مسطرة مسمات **fast track** (الطريق السريع) للتفاوض حول منطقة التبادل الحر لدول أمريكا[٢]. وكان النواب قد تعرضوا لضغوط شعبية كبيرة - وخاصة من طرف النقابات - لدرجة فهم معها الرئيس أنه يستحيل عليه الحصول على الأغلبية .

كان الأمر يتعلق وقتها بتعبيد الطريق أمام الاتفاقية المتعددة الأطراف للاستثمار **AMI** التي كان التفاوض بشأنها يدور في الكتمان داخل منظمة التعاون والتنمية الأوروبية **OCDE** منذ ١٩٩٥ . غير أن تجنيد حركات المواطنين ، وخاصة في كندا وفرنسا ، أدى في نهاية المطاف ، إلى إفشال المشروع ، بانسحاب حكومة ليونيل جوسبان تحت الضغوط ، من المفاوضات في ١٠ أكتوبر الأخير .

غير أن الملف لم يغلق بعد : ستستأنف المفاوضات بشكل أو بآخر ، وابتداءً داخل المنظمة العالمية للتجارة ، مع حرص كبير على أن تتم سراً . وقد تتمثل فكرة مطروحة من طرف دعاة التحرير المالي في الطلب من صندوق النقد الدولي أن يفرض عملياً المساطر التي يشتمل عليها مشروع الاتفاقية المتعددة الأطراف للاستثمار على مختلف الدول التي تتلقى منه مساعدات . وميزة هذا الحل هو أن صندوق النقد الدولي يشتغل في الخفاء ولا يحاسبه أحد .

---

[٢] تمكن هذه الصلاحية رئيس الدولة من توقيع الاتفاقيات التي لا يمكن للمنتخبين أن يدخلوا عليها أية تعديلات ؛ فليس لهم إلا القبول بالنصوص كما هي ، أو رفضها .